معايير التفكير الناقد

في الدرس الأصولي

تأليف

أ.د. عبد الرحمن بن علي الحطاب

عضو هيئة التدريس بقسم أصول الفقه

بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

حقوق الطبع

غير محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٧هـ-٢٠٢٥م

معايير التفكير الناقد

في الدرس الأصولي

اسم الكتاب: معايير التفكير الناقد في الدرس الأصولي

اسم المؤلف: أ.د. عبدالرحمن بن علي الحطاب

عدد الصفحات: ٤٦ صفحة

المقاس: ١٧ * ٢٤ سم

حقـوق الطبع
غير محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٤٧هـ-٢٠٢٥م

لتنسيق الكتب
والبحوث العلمية
+967779245944

معايير التفكير الناقد

في الدرس الأصولي

تأليف

أ.د. عبد الرحمن بن علي الطاب

عضو هيئة التدريس بقسم أصول الفقه

بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

عُرِّف التفكير الناقد، بأنه: بذل النشاط العقلي نحو تقويم الحجج أو الافتراضات، وإصدار الأحكام التي تقود إلى زيادة ما نؤمن به، والقيام بإجراء مناسب نحو ذلك.

وذكر علماء النفس له معايير تحاكمه، وتلك المعايير: الوضوح، الصحة، الدِّقة، الربط، والعمق، والاتساع، والدلالة أو الأهميَّة، والمنطق.

وهذه المعايير مراعاة في الدرس الأصولي. وتم تطبيق هذه المعايير على مسألة حجيَّة السنة.

وعليه فإن التفكير الأصولي يُعدُّ تفكيراً ناقداً بالطريقة المصطلح عليها. وأن المفكر الأصولي ليس بحاجة إلى تعلم طرق التفكير الناقد ومهاراته؛ إذ هي من بنيته، بل إن الإفادة من علم أصول الفقه في تطوير مهارة التفكير النقدي هي الحلقة التي يمكن البحث عنها، وبهذا أوصى البحث؛ إذ إن قواعد الأصول قواعد منضبطة يمكن التحاكم إليها.

كلمات مفتاحية: التفكير الناقد – الدرس الأصولي – مهارة التفكير.

مقدمة

الحمد لله رب الذي أتمَّ على عباده نعمة العقل، وأمرهم بالتفكر والنظر والاعتبار في آياته، والصلاة والسلام على النبيِّ، خاتمِ رسالاته، وبعد:

فإن مفهوم التفكير الناقد من المفاهيم التي اختلف في تحديده علماء النفس؛ نظراً إلى اختلاف اطرهم الفلسفية والنظرية والثقافية في النظر إليه(١) [العتيبي، ١٤٢٨].

ومن التعاريف المطروحة، تعريف هوتت (Huitt) الذي يرى أنه بذل النشاط العقلي نحو تقويم الحجج أو الافتراضات، وإصدار الأحكام التي تقود إلى زيادة ما نؤمن به، والقيام بإجراء مناسب نحو ذلك [Huitt 1998](٢).

ويُعدُّ التفكير الناقد أحد مهارات التفكير العليا Higher Order Thinking، التي تُعنى بتقويم الحجج وتعيين الفرد على التنظيم الذاتي للقيام بمهارات التقويم والتحليل والاستنتاج [Astleitner 2002](٣).

---

(١) ينظر: خالد بن ناهس العتيبي، أثر استخدام بعض أجزاء برنامج الكورت في تنمية مهارات التفكير الناقد، رسالة الدكتوراه (آله)، ص١٠.

(٢) ينظر: المصدر السابق ص١١.

(٣) ينظر: المصدر السابق ص١١.

وقد قُرِّر التفكير الناقد في المناهج الدراسية في بلدي الغالي المملكة العربية السعودية، وكمعلم، وقبل ذلك أب لأسرة يدرس أولاده هذه المادة ، التي عُدَّت مادتها من القضايا التربوية المهمة التي تساعد المتعلم من الانتقال من مرحلة التلقين التي تعتمد على الحفظ واسترجاع المعلومات إلى مرحلة التدرب والممارسة لمهارات التفكير، من أجل بناء جيل قادر على مواكبة حصيلة هذا التطور الهائل ، والإفادة منه، وفي المقابل الكشف والتمييز بين الحقائق القابلة للإثبات، وتقدير مصداقية مصدر المعلومة، والتعرف على الادعاءات والحجج، والكشف عن المسلمات والافتراضات [تيغزة، ٢٠٠٤][(١)]، وبذلك يقف التفكير الناقد في مواجهة الكثير من أساليب التفكير الهدامة، إذا ضبط بضوابط المعرفة الصحيحة ، ومن تلك الضوابط ما سُمِّي بمعايير التفكير الناقد.

(١) ينظر: العتيبي، أثر استخدام بعض أجزاء برنامج الكورت في تنمية مهارات التفكير الناقد ص٣.

- **أسئلة البحث:**

١- هل التفكير الأصولي يُعدُّ تفكيراً ناقداً بالطريقة المصطلح عليها؟

٢- وهل المفكر الأصولي بحاجة إلى تعلم طرق التفكير الناقد ومهاراته؟

٣- وهل يمكن الإفادة من علم أصول الفقه في تطوير مهارة التفكير النقدي؟

- **أهداف البحث:**

١- الوقوف على مدى انطباق معايير التفكير الناقد على الدرس الأصولي.

٢- تلمس معايير التفكير الناقد في الدرس الأصولي، مواطنها، وطرقها.

٣- الإفادة من الفكر النقدي عند الأصوليين، في تحسين وتنمية فن التفكير الناقد.

- **أهمية الموضوع وأسباب اختياره:**

١- الوقوف على البينية العلميَّة في التفكير النقدي بين الأصوليين وعلماء النفس والتربية.

٢- بيان شيء من جهود علماء الإسلام قديماً في تنمية وممارسة التفكير النقدي.

٣- إثراء التفكير الناقد بطرق وأمثلة واقعية من الدرس الأصولي، وهو ما دعاني للكتابة فيه؛ لما يحضرني من مثال في الدرس الأصولي أولًا، وللرغبة في الوقوف مع بحث آخر لبيان ما يمكن الإفادة من الفكر الأصولي لضبط التفكير الناقد، إذ الناظر في التفكير الناقد يرى عمومات وإطلاقات بحاجة إلى ضبط وإلا كانت مدخلاً للوصول إلى نتائج غير سليمة.

- **منهج البحث:**

ثمَّ إني سلكت في بحثي المنهج الوصفي للكشف عن البينية بين التفكير الناقد، وعلم أصول الفقه.

- **خطة البحث:**

قسَّمت البحث إلى مقدمة، ومبحثين:

وقسَّمت المبحث الأول إلى ثمانية مطالب، وفي كل مطلب تحدثت فيه عن معيار من معايير التفكير الناقد.

أما المبحث الثاني، فجعلته مثالًا تطبيقيًّا لمسألة أصوليَّة للنظر في مدى تطبيق معايير التفكير الناقد عند الأصوليين.

ثمَّ خاتمة، ومصادر البحث.

المبحث الأول: معايير التفكير الناقد، وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول: الوضوح **clarity**.

المطلب الثاني: الصحة **Accuracy**.

المطلب الثالث: الدِّقة **Precision**.

المطلب الرابع: الربط **Relevance**.

المطلب الخامس: العمق **Depth**.

المطلب السادس: الاتساع **Breadth**.

المطلب السابع: الدلالة أو الأهمية **Significance**.

المطلب الثامن: المنطق **Logic**.

هناك عدد من المعايير التي تذكر في فن التفكير الناقد مما يتحاكم إليها في الحكم على مدى كفاءة التفكير الناقد، والتعبير عنه، وهي بمثابة موجهات ينبغي ملاحظتها والالتزام بها في تقويم عملية التفكير الناقد بشكل خاص، وسأتناول تلك المعايير في المطالب الآتية:

المطلب الأول:
الوضوح clarity

يعد الوضوح من أهم معايير التفكير الناقد، والمدخل الرئيس لباقي المعايير، ويختص بإمكانية الصياغة المناسبة للأفكار والتعبير عنها.

وإن من القواعد عند الأصوليين وغيرهم: أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره.

وعبَّر عنه بعض الأصوليين بـ: «الكلام في الشيء نفياً وإثباتاً مسبوق بتصوره»(١).

وقد تفنن الأصوليون في بيان ما يحصل به البيان والإيضاح، وعقدوا له باباً مستقلاً بعنوان (البيان) ذكروا فيه ما يحصل به من قول أو فعل أو

(١) تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله، ابن تيمية بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ٤/ ١١٠، وينظر: صفي الدين محمد بن عبد الرحيم الأرموي الهندي، نهاية الوصول في دراية الأصول، (المكتبة التجارية بمكة المكرمة) ٨/ ٣٤٩٧ .

سكوت أو إشارة، وما لا يحصل به، ودور القرائن والسياقات في بيان المقصود، وبينوا متى يجب البيان، ومتى يجوز تأخيره، بقواعد مقننة، وأحكام متقنة.

ومما يدل على اعتبار هذا المعيار والاهتمام به عند الأصوليين حرصهم على المصطلحات، والاعتناء بالتعاريف والحدود؛ ليتم تمييز المعرَّف عن غيره؛ لئلا يقع الخلط أو الخطأ.

ومن مظاهر العمل بهذا المعيار عند الأصوليين: حرصهم على ضرب الأمثلة التي تبين المقصود وتقرب المعاني.

ومن ذلك قول الغزالي: «ومعظم الغموض في هذه القواعد منشؤه الاكتفاء بالتراجم والمعاقد، دون التهذيب بالأمثلة»(١).

بل إن الأصوليين قد يترجمون للمسألة الأصولية بالمثال فيقولوا: «قول الصحابي نهى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن بيع الغرر لا يفيد العموم»(٢).

وقولهم: «قول الراوي كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يجمع بين الصلاتين في السفر لا يقتضي العموم»(٣).

---

(١) أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، ص٢٠٨.

(٢) أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، المحصول، ٢/ ٣٩٣.

(٣) الرازي، المحصول ٢/ ٣٩٧.

وأخيراً: فإن أول سؤال يذكر عند الأصوليين من الأسئلة والقوادح الواردة على الأدلة سؤال الاستفسار، ويكون ذلك عند ما يرد في كلام المستدل كلمة غريبة في دليله، أو لفظ مجمل يحتمل معاني، فيطلب المعترض من المستدل تعيين المعنى الذي يريده وإيضاح ما يحتاج إلى إيضاح.

وهذا المعيار من المسلَّمات عند الأصوليين، وما ذكر يكفي للدلالة عليه.

المطلب الثاني:
الصحة Accuracy

ويقصد به في التفكير الناقد أن تكون الفكرة أو المعلومة صحيحة، أو موثوقًا في صحتها، وهذه الصحة تشمل المعلومة التي بُني عليها التصور السابق في المطلب الفائت ذكره، كما تشمل دليلها، وفي كلا الأمرين نحتاج إلى النظر في صحة المعلومة ومصدرها مع التحقق من ذلك المصدر.

ومن جميل ما يقرر في التفكير الناقد: عدم التسليم بالمعلومة حتى يتم التأكد من صحتها، وجعل ذلك من خصائص وشخصية المفكر الناقد، وربما أطلق على هذا التوقف في قبول المعلومة بـ (الشك الصحي) تجاه الافتراضات القائمة[١].

وذلك لأن المعلومة الواردة لا تعدوا كونها خبراً من الأخبار، والخبر كما يقول الأصوليون: يحتمل الصدق والكذب في ذاته -أي قد يترجح أحدهما على الآخر بسبب المخبر، أو بقرائن تحف بالخبر، لا لذات الخبر- ومن ثمَّ حسن التوقف فيه حتى يتبين صدقه أو كذبه.

---

(١) العتيبي، أثر استخدام بعض أجزاء برنامج الكورت في تنمية مهارات التفكير الناقد، ص٢٢.

ثمَّ إنني لا أظن -بل أجزم- أنه لا يوجد علم يوازي علم أصول الفقه في اعتبار معيار الصحة؛ إذ إن موضوع علم أصول الفقه هو الدليل وما يعرض له من حيث الثبوت والدلالة، وميدانه: التحقق من صحة الأدلة وتزييفها، ولهم مع كل دليل دراسات وأبحاث لا يوجد في غيره من العلوم إلا ما في علم أصول الحديث فيما يتعلق بثبوت الدليل السمعي خاصة.

وقد اعتنى الأصوليون بقواعدهم وأثبتوها بأدلة قاطعة، منها استقراء الأدلة وسبرها، مما جعل البعض يقطع بثبوتها(١).

ومعنى كونها قطعية: أن من كثر استقراؤه واطلاعه على أقضية الصحابة -رضوان الله عليهم- ومناظرتهم وفتاويهم، وموارد النصوص الشرعية حصل له القطع بقواعد الأصول(٢).

وإن كان هذا ظاهراً في الأدلة كما سبق فهو موجود كذلك في نسبة الأقوال إلى أصحابها، والمذاهب إلى أهلها، مع العزو إلى مصادرها الصحيحة(٣).

---

(١) ينظر: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، الموافقات، ٥/ ٤٠٦، وشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، نفائس الأصول في شرح المحصول، ٣/ ١٢٤٧.

(٢) القرافي، نفائس الأصول، ٣/ ١٢٤٧، ومحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، مقاصد الشريعة الإسلامية، ٢/ ٢٣.

(٣) قال المرداوي في التحبير: "... فنذكر أمهات جميلة، ودقائق جليلة، خلت عنها أكثر المطولات، ولم تشتمل عليها جل المصنفات؛ وذلك لأني أطلعت على كتب كثيرة =

نعم وجد ما يعارض هذا، فقد تساهل بعض الأصوليين في نسبة القول إلى صاحبه؛ ولذلك أسباب عديدة، منها: ما يكون لأجل كون القصد هو القول دون قائله، أو العبرة بالأدلة لا بالأقوال[١].

=

للقوم من المختصرات والمطولات، من المتون والشروح، من كتب أصحابنا وغيرهم من أرباب المذاهب الثلاثة وغيرها، وقد رأيت أن أذكرها بأسمائها هنا؛ ليعلم من أشكل عليه شيء في المتن أو في هذا الشرح، أن يراجع المنقول من الكتاب الذي نقلناه منه؛ لاحتمال سهو أو غيره...الخ". علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي، التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، ١/ ٤ -٥.

(١) محمد حاج عيسى، منهجية البحث في علم أصول الفقه، ص ٣١٨ وما بعدها.

المطلب الثالث:
الدِّقة Precision

ويقصد بها في التفكير الناقد، مدى استيفاء الموضوع حقه من المعالجة في ظل أقل أخطأ ممكنة.

وذلك يحصل عندهم عند تحديد الفكرة بدرجة أكبر، مع تقديم تفصيلات أكثر دقة عنها.

قلت: وأما دقة الأصوليين فهي معلومة، حتى أصبحت مضرب مثل، وما من علم اشترك في بعض مسائله مع علم أصول الفقه، إلا واستفاد أهله من هذه الدقة في تحقيق مسائل علمهم وتوسيعه، حتى أضحى مادة الأصول مادة لهم، يتنافسون النقل منه.

ولما رأى السكاكي عناية الأصوليين أكثر من عناية البلاغيين، قال في مقدمة كتابه مفتاح العلوم: «بل تصفح معظم أبواب أصول الفقه من أي علم هي؟ ومن يتولاها»[١].

وذكر تقي الدين السبكي أن علماء الأصول دققوا في فهم أشياء من كلام

---

(١) يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي، مفتاح العلوم، ص٤٢٢.

العرب لم تصل إليها النحاة ولا اللغويين[١].

وتظهر دقة الأصوليين في تحريرهم للمصطلحات، وما يوردونه في الحدود والتعاريف من محترزات، لأجل أن يكون التعريف جامعًا مانعًا.

وتظهر في تحريرهم لمحل النزاع في المسائل المختلف فيها، وبيان الفروق بين المسائل الأصولية.

وتظهر الدقة كذلك في الاستدلال على مسائلهم الأصولية بالسبر والتقسيم، الذي بدوره يوصل إلى المطلوب بدقة أكبر.

وهو من الاستدلالات التي يكاد يتفق عليه الأصوليون، وقد كثر استعمالهم له[٢].

(١) تقي الدين علي بن عبدالوهاب السبكي، وابنه تاج الدين، الإبهاج شرح المنهاج، ١/ ٧، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر أبو عبد الله الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، ١/ ١٤.

(٢) سعيد بن متعب بن كردم القحطاني، السبر والتقسيم وأثره في التقعيد الأصولي، ١/ ٢٩٧.

المطلب الرابع:
الربط Relevance

ويقصد به في التفكير الناقد: تحديد طبيعة العلاقة بين السؤال أو المداخلة، أو الحجة، أو المشكلة وموضوع النقاش من حيث إعطاء هذه الأفكار أو الأسئلة تفصيلات أو إيضاحات للمشكلة، أو من حيث تضمنها أدلة مؤيدة أو داحضة للموقف مع بيان كيفية ترابط هذه الأدلة.

قلت: إن بيان وجه الارتباط بين الدليل والمدلول عند الأصوليين، أو تعليل الأحكام هو نوع من أنواع الربط.

ودقة الأصولي مع اختلاف المذاهب والمدارس تجعل الأصولي يحرص على ضبط استدلاله والحذر من الخروج عن موطن النزاع، مع دعم قوله بما يؤيده من أدلة مؤثرة والسعي لحل رباط دليل خصمه.

وهذا يظهر جلياً فيما سبق من تعليلات للأحكام، كما أن الأصوليين يحرصون على بيان الملازمة بين الدليل والمدلول، وبين الأدلة بعضها مع بعض، بل وبين القواعد بعضها مع بعض، وذاك نوع من أنواع الربط.

المطلب الخامس:
العمق Depth

ويقصد به تجاوز المستوى السطحي للمعالجة الفكرية للمشكلة أو الموضوع بما يتناسب مع تعقيدات المشكلة أو تشعب الموضوع.

ويكون ذلك بتقسيم وتحليل الفكرة إلى وحدات أكثر إن احتاج الأمر مع العمق في استخراج ما تتضمنه الحجج من أحكام.

أقول: إن من أوائل ما يطالعك في الدرس والبحث الأصولي تحرير محل النزاع، وفيه نوع تقسيم للمسألة إلى محال اتفاق ومحال خلاف، وفي الأدلة يستعملون دليل السبر والتقسيم -السابق ذكره- وفيه تقسيم للدليل إلى ما يصح التمسك به، وما لا يصح، أو ما يسلِّم به الخصم فيلزم به، وما لا يسلم به، فيعرض.

ويلحظ العمق في حجاج الأصوليين ومناقشتهم لأدلة الأقوال، حتى أنهم قد يفرضون لخصمهم الاحتمال أو الدليل ثم يجيبون عنه، وبه تقام مذاهب وأقوال وتهدم أخرى.

وفي سبيل الإثبات قد يحشدون الأدلة على المراد إثباته؛ لأجل أن تتوارد الأدلة وتتعاضد لتتقوى القول المراد إثباته، وفي المقابل ثمة أسئلة وقوادح يتفنن الأصوليون في إيرادها لإبطال القول وهدم الدليل، ومنه قادح

التقسيم، إن كان في كلامه ما هو مسلَّم به، وما هو ممنوع.

إنَّ العمق الأصولي هو الذي جعلهم يستثمرون النص والدليل حق الاستثمار من منطوقه ومفهومه واقتضاء ومعقوله[١].

وما سبق من معايير فيها بيان شيء من هذا العمق.

(١) ينظر: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، المستصفى، ص٥.

المطلب السادس:
الاتساع Breadth

ويقصد به: أخذ جميع جوانب المشكلة أو الموضوع بالاعتبار، ومن ذلك عندهم النظر في الحاجة إلى أخذ وجهة نظر أخرى بالاعتبار.

إن الاستيعاب في دراسة المسألة الأصولية سواء من معانيها وتصوراتها، والمصطلحات وإطلاقاتها، وذكر الأقوال وحصر ما قيل فيها، والأدلة وما يمكن التمسك به منها، ومناقشة ما سبق والترجيح هو دأب الأصوليون، ومنهم المقل ومنهم المكثر؛ وذلك بحسب ما يراه مناسباً في إيراده كما سيأتي في المطلب القادم.

ومن الدلائل على الحصر عند بعضهم قول الزركشي في مسألة: الاجتهاد من غير الأنبياء في زمانهم: «هذا حاصل ما في كتب الأصول من الأقوال»[١]، وفي الحديث المرسل ذكر ثمانية عشر قولاً، ثم قال: « هذا حاصل ما قيل، وفي بعضها تداخل»[٢].

(١) الزركشي، البحر المحيط، ٨/ ٢٥٧.

(٢) الزركشي، البحر المحيط، ٦/ ٣٥١.

ثم إن الأصوليين يعرفون الاجتهاد بأنه: «بذل الوسع»[١]، أو «استفراغ الوسع وبذل المجهود في طلب الحكم الشرعي»[٢]، وما ذاك إلا إيماناً منهم بهذه المنهجية وصحة هذا المعيار في الجملة.

ومن فوائد الاتساع عند الأصوليين حمل مطلق الكلام على مقيده، وعامه على خاصه، ومجمله على بيانه، وإن كان الكلام صادراً من جهة واحدة؛ فإن ذلك متعين.

(١) أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب الباجي، الحدود في الأصول، ص ١١٨، والزركشي، البحر المحيط ٨/ ٢٢٧.

(٢) إبراهيم بن علي بن يوسف، أبو إسحاق الشيرازي، اللمع في أصول الفقه، ص ١٢٩، وينظر: الرازي، المحصول، ٦/ ٦.

المطلب السابع:
الدلالة أو الأهمية Significance

ويقصد به التعرف على أهمية وقيمة الأفكار المطروحة، والتفريق بين الرئيس منها والفرعي.

ومن مظاهر مراعاة هذا المعيار عند الأصوليين: تقسيم الأدلة إلى متفق عليها ومختلف فيها، وإلى قطعية وظنية، وأصلية وتبعية.

بل إن ترتيب الأدلة والدلالات عند الأصوليين ما وضع إلا لأجل أن يوضع كل دليل في الرتبة التي يستحقها، فإذا ما تعارض دليلان قدِّم أعلاهما مرتبة.

ولذا فإن طرح بعض الأقوال أو الأدلة عند الأصوليين إنما هو منطلق من كونها ضعيفة، أو أن غيرها يغني عنها، أو لا فائدة من ذكرها.

قال ابن تيمية: «وكذلك من نصب الخلاف فيما لا فائدة تحته، أو حكى أقوالاً متعددة لفظًا، يرجع حاصلها إلى قول أو قولين معنى، فقد ضيع الزمان، وتكثير بما ليس بصحيح، فهو كلابس ثوبي زور»[(١)].

وقد تكلم الأصوليون فيمن يعتد بقوله ومن لا يعتد؛ وقد كان منهم المستكثر من الأقوال، ومنهم المقل كما سبق، ومثله في الأدلة فمنهم من

(١) أحمد بن عبدالحليم، بن عبدالسلام ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٣/ ٣٦٨.

يستوعب الأدلة وإن كانت حججها ضعيفة أو واهية، بقصد الرد وبيان ضعفها، ومنهم من يعرض عنها.

يقول الآمدي في إفادة خبر الواحد الظن: «فقد احتج القائلون بذلك بحجج واهية لا بد من التنبيه عليها، والإشارة بعد ذلك إلى ما هو المعتمد في ذلك»[١].

وقال في دلالة الأمر: «وقد ذكر أبو الحسين البصري في ذلك ما يناهز ثلاثين شبهة دائرة بين غث وسمين، وها نحن نلخص حاصلها، ونأتي على المعتمد من جملتها، مع حذف الزيادات العرية عن الفائدة ...»[٢].

والخلاصة: أن هذا المعيار معتبر ويتضح بما سبق ذكره في صدر هذا المطلب، ولا سيما في باب ترتيب الأدلة والدلالات. إذ المقصود من عقد هذا الباب عند الأصوليين هو: «جعل كل واحد من شيئين فصاعداً في رتبته التي يستحقها بوجه ما»[٣]، وذلك لأنَّ «الأدلة متفاوتة في مراتب القوة، فيحتاج المجتهد إلى معرفة ما يقدَّم منها، وما يؤخر؛ لئلا يأخذ بالأضعف منها، مع وجود الأقوى»[٤].

---

(١) علي بن محمد الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ٢/ ٣٢.

(٢) الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ٢/ ١٤٦.

(٣) سليمان بن عبد القوي بن عبدالكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين، شرح مختصر الروضة، ٣/ ٦٧٣.

(٤) المصدر السابق.

المطلب الثامن:
المنطق Logic

وأردوا من خلاله استكشاف ما إذا كانت الأفكار تمضي في شكل منظم ومتسلسل، بحيث تؤدي إلى معنى واضح، أو نتيجة مترتبة على مقدمات مقبولة؛ لئلا يقع التناقض بين الأفكار، مع التحقق أن المقدمات توصل إلى النتيجة المطلوبة.

قلت: إن أصول الفقه يعتبر منطق المسلمين، وبه توزن الأفكار وتسير على قوانينه.

والمنطقية عند الأصوليين تبدأ من طرق تأليفهم وتصنيفهم إلى الدلائل والاستدلالات وصولاً إلى الثمرة والنتيجة والحكم المطلوب.

ففي التأليف تفنن الأصوليون في تقسيم المباحث الأصولية وتوزيع مسائلها على الأبواب والفصول، وذكر كثير منهم ذلك في مقدمات كتبه، كالجويني في الورقات[١]، والغزالي في المستصفى[٢]، والطوفي في شرحه[٣]، وغيرهم كثير .

---

(١) عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، الملقب بإمام الحرمين، الورقات، ص١٠.

(٢) الغزالي، المستصفى، ص٥.

(٣) الطوفي، شرح مختصر الروضة، ١/ ٩٨- ١٠٩.

أما من حيث الاستدلال فإن أصحاب التفكير الناقد غالب ما يحصرون ذلك بالقياس المنطقي، وهو: نوع من أنواع الاستدلال الذي يذكره كثير من الأصوليين في باب الاستدلال.

وليس الاستدلال مقصوراً عليه، بل الأدلة كثيرة ومتنوعة، منها العقلي، ومنها النقلي، وكل جنس منها تحته أنواع، والصحيح من النقلي لا يخالف الصريح من المعقول(١).

(١) تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، ١/ ١٧٣.

المبحث الثاني:

تطبيق المعايير على مسألة حجية السنة

المبحث الثاني:
تطبيق المعايير على مسألة حجية السنة

بحث الدكتور محمد محمود فرغلي مسألة حجية السنة في كتابه: "بحوث في السنة المطهرة" ، واخترت الدكتور محمداً ؛ لكونه من أصولي هذا العصر، وعرف بالتحقيق والتدقيق والبحث العلمي، واخترت هذه المسألة لكونها قديمة حديثة ، وإلا كتب أصول الفقه السابقة لعلماء السلف مليئة بمناقشة الشبهات الواردة حول الأدلة، وفيها الغنى إلا أن المقصود هنا بيان معايير التفكير الناقد للباحث الأصولي، فحسب ، ولن اتعرض لجميع الشبه ولا الأدلة ، وإنما القصد إظهار معايير التفكير الناقد لدى البحث الأصولي من خلال بحث الدكتور محمد لهذه المسألة.

وقد تكلَّم الدكتور محمد في هذه المسألة عن الأدلة الدالة على حجية السنة من القرآن والسنة والإجماع والمعقول، مع التوثيق والعزو والتصحيح، وقد حقق معيار الصحة، مع التسلسل المنطقي في ذكر ترتيب الحجج حسب قوتها وأهميتها.

ثم تكلَّم عن أقسام المنكرين لحجية السنة، وجعلهم ثلاثة أقسام:

الأول: من أنكر السنة جملة وتفصيلاً.

الثاني: من قال بحجية السنة، ولكن بشرط أن تكون موافقة للقرآن.

الثالث: من أنكر حجية السنة الأحادية.

وتحدث عن الأول والثاني، وخصَّ الثالث ببحث مستقل، ولم أدخله هنا في نقاشه.

وتكلَّم عن شبه القسم الأول والثاني القديمة منها والحديثة، أي: ما كان عند القدامى أو المعاصرين.

وأظهر الشيخ في عمله معيار الاستيعاب، عند استيعابه للأقوال والشبه، وأظهر الدقة في تقسيمه المنكرين إلى الأقسام السابقة، وإعطاء كل قسم الحكم المناسب لها بعد ذلك.

ذكر الشيخ أن القسم الأول الذين أنكروا السنة جملة وتفصيلاً من هم؟ في نقاش علمي، هل هم المعتزلة أو طائفة من غلاة الرافضة؟ ورجح الأخير بأمور منها:

نقولات من علماء سابقين، وبدلالة أن هذه الطائفة تدعي أن جبريل عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أخطأ في إيصال الرسالة لعلي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وسلَّمها محمداً صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ [الكهف:٥]، واستبعد المعتزلة بدلائل ذكرها.

وفيما سبق يكون معيار الربط والعمق حاضرين في بحثه. ومن عمقه البحثي استبعاده أن يقول مسلم بعدم حجة السنة، استناداً لدليل الإجماع في أصل إثبات المسألة، إذ لا يتحقق الإجماع مع وجود المخالف.

بل ذكر أنه لا يتصور من مسلم، وقطع بأن ذلك إذا نسب إلى مسلم، «فإن المراد بإنكار حجية السنة إنكار ذلك من حيث الشك في طريقها، وما يلحق رواتها من خطأ أو وهم، وما يندس بينهم من وضاعين وكذابين، ومن هنا قال من قال: بوجوب الاقتصار على القرآن، وعدم الاعتماد على السنة، لا لأنهم أنكروها من حيث هي أقوال للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأفعال وتقريرات، فإن مسلماً لا يقول بذلك ...»[١].

وقال عن أصحاب القسم الثاني الذين عمدوا إلى القول بحجية السنة بشرط أن تكون موافقة للقرآن، إنما ينكرون على السنة أن تكون مستقلة بالتشريع.

وقبل السير مع نقاش الشيخ لهما يلحظ جملة من المعايير تظهر في المقطع السابق منها: بيان الوضوح مع الدقة والعمق في بيان وجه إنكار كل قسم من الأقسام السابقة. حيث وضح المراد بكل قسم، ولم يقتصر على ظاهر القول، بل جعل كل قول على معنى من المعاني، ففيه عمق ودقَّة، كما أن الدقَّة تتضح في تحديد أهم الشبه، إذ إن شبهة أصحاب القسم الأول تتركز في الثبوت، أي: ثبوت السنة، وشبهة أصحاب القسم الثاني في الدلالة، وكونها ظنية، والظن لا يوثق به.

(١) محمد محمود فرغلي، بحوث في السنة المطهرة، ص١٦٢-١٦٣.

وأعرض الشيخ عن مناقشة الخارج عن الإسلام، والكافر في عدم الاحتجاج بالسنة، حيث قال: إنه «لا حديث لنا معه»، وقال: «وقد تُرك الحديث مع الكفار نظراً لعدم الفائدة، وليست هذه أول قضية يختلفون منها معنا»[١].

وفي هذا نظر لمعيار الأهمية والدلالة في بيان من يناظر ويجادل، وفيما يقع الجدال والمناظرة.

ثم أبطل الشيخ قول من شك في ثبوت السنة، وذكر ردوداً منها: أن الشك مدفوع إذا عُلم أن «الأخبار وإن كان فيها احتمال الخطأ والوهم والكذب، ولكن هذا الاحتمال -بعد التثبت والتأكد من عدالة الراوي ومقابلة روائه بروايات أقرانه من المحدثين- أصبح أقل من الاحتمال الوارد في الشهادات»[٢]، أي: الظن في صدق الشاهد، وهذه أخذها من مناظرة الشافعي لمنكر حجية السنة.

وذكر ما قيض الله به لهذه الأمة من «رجالات عمدوا للسنة، وهم صيارفة ونقَّاد، ولهم دراية بالصحيح وبالباطل. فردوا الزائف، وأبقوا الصواب. وناهيك بكتب الجرح والتعديل، وكتب مصطلح الحديث، وهي كثيرة، والحمد لله، ورجالها كثيرون، ومعهم من العلم ما يمكنهم أن يعرفوا

(١) فرغلي، بحوث في السنة المطهرة، ص١٦٩.

(٢) فرغلي، بحوث في السنة المطهرة، ص١٧٢.

الصحيح من السقيم، والقوي من الضعيف، وذلك، بموازين دقيقة بلغت في دقتها موازين الذهب ...»[١].

ورد شبه أصحاب القسم الثاني، القائلين بأن الظن في أحكام الدين غير جائز، بأمور، منها:

أولاً: أن المنع بالأخذ بالظن إنما هو فيما يتعلق بأصول الدين التي يكفر من جحدها. أما الفروع فلا مانع أن تثبت عن طريق الظن.

ثانيـًا: لا يستطيع أحد أن يدعي أنَّ أحكام الدِّين كلها ثبتت بطريق مقطوع به، بل كثير من الأحكام المستنبطة من القرآن إنما تفيد الظن؛ وذلك لأن «في القرآن: العام والخاص، والمطلق والمقيَّد، والمجمل والمبين، وكل ذلك يجعل القطع في فهم نصوصها بعيد المنال، وهذا أمر مسلَّم في علم أصول ...»[٢]، أي أن كثيراً من هذه الدلالات وغيرها، كالأمر والنهي، هي ظواهر، والظاهر يفيد الظن ، فالأمر قد يكون مصروفًا من الوجوب، والعام قد يكون مخصوصـًا ...الخ، وعليه فيلزمهم قبول الظن، والعمل به.

ثالثـًا: «إن القول بعدم حجيتها يصادم الواقع، فإن أحكام الشريعة إنما تثبت أكثرها بالسنة، وما في القرآن من أحكام إنما هي مجملة، وقواعد كليَّة في الغالب، وإلا فأين نجد أن الصلاة خمسة، وأين نجد ركعات الصلاة،

(١) فرغلي، بحوث في السنة المطهرة، ص ٩.

(٢) فرغلي، بحوث في السنة المطهرة، ص١٩٢.

ومقادير الزكاة، وتفاصيل شعائر الحج، وسائر أحكام المعاملات والعبادات؟»[١]. وهذا التفات منه لمعيار المنطق.

كما أن التسلسل المنطقي الذي بدأ به الشيخ هذه المسألة يؤكد حضور هذا المعيار، حيث بدأ بإثبات حجية السنة من القرآن نفسه، ثم السنة، ثم الإجماع، ثم المعقول[٢].

ثم حشد الأدلة الدالة على حجيتها من القرآن حيث الخصم يسلم به، فيكون ملزماً له.

لذا قال الشيخ: «فعلم بما ذكر أن من ينكر حجية السنة، ويريد الاقتصار على الكتاب يكون كافراً، إذ كذَّب بالكتاب الذي يزعم أنه متمسك به. كيف والقرآن أمر بطاعة رسول الله، وأمر باتباعه وحذر المخالفين له .... »[٣].

رابعاً: ذكر الشيخ دليلاً منطقياً على منكر حجية السنة، فقال: «إن الله أوجب علينا اتباع رسوله، وهذا عام لمن كان في زمنه، وكل من يأتي بعده، ولا سبيل إلى ذلك لمن لم يشهد الرسول إلا عن طريق الأخبار، فيكون الله قد أمرنا باتباع الأخبار وقبولها؛ لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب»[٤].

---

(١) فرغلي، بحوث في السنة المطهرة، ص١٩٢.

(٢) فرغلي، بحوث في السنة المطهرة، ص١٠٣.

(٣) فرغلي، بحوث في السنة المطهرة، ص١٦٣.

(٤) فرغلي، بحوث في السنة المطهرة، ص١٧٠.

ويلحظ فيما سبق بالإضافة إلى المنطقية والتسلسل في طرح المسألة، ربط الدليل بأصل الشبه.

وأخيراً مما يجب أن يُعلم أن المعايير متداخلة في العملية الواحدة، ويعمل بعضها مع بعض، فهي وحدة متكاملة متفاعلة فيما بينها (ناسيتس، ٢٠٠٦)[١].

(١) فرغلي، بحوث في السنة المطهرة، ص٢٨.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال ما مضى وقفنا على:

١- تعريف للتفكير الناقد، بأنه: بذل النشاط العقلي نحو تقويم الحجج أو الافتراضات، وإصدار الأحكام التي تقود إلى زيادة ما نؤمن به، والقيام بإجراء مناسب نحو ذلك.

٢- كما وقفنا على معايير التفكير الناقد: الوضوح، الصحة، الدِّقة، الربط، والعمق، والاتساع، والدلالة أو الأهميَّة، والمنطق. وبيان أن جميع تلك المعايير مراعاة في الدرس الأصولي. وتم تطبيق هذه المعايير على مسألة حجيَّة السنة كما في الدرس الأصولي.

٣- وقد أجاب البحث عن أسئلته، فأثبت أن التفكير الأصولي يُعدُّ تفكيراً ناقداً بالطريقة المصطلح عليها. وأن المفكر الأصولي ليس بحاجة إلى تعلم طرق التفكير الناقد ومهاراته؛ إذ هي من بنيته، بل إن الإفادة من علم أصول الفقه في تطوير مهارة التفكير النقدي هي الحلقة التي يمكن البحث عنها، وهي توصية البحث، إذ إن مما لا شك فيه أن قواعد الأصول قواعد منضبطة يمكن التحاكم إليها، فهي بحق تعدُّ منطقَ المسلمين. فيوصي البحث بإجراء دراسات مقارنة مع قواعد الأصول من أجل تحسين وتنمية فن التفكير الناقد.

والله أعلم وأحكم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد،
وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس

المصادر والمراجع

فهرس المصادر والمراجع

١- ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم، بن عبدالسلام، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وساعده: ابنه محمد وفقه الله، (مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة - السعودية)، عام النشر: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٢- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية)، ط٢، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٣- ابن تيمية، تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، تحقيق: مجموعة من المحققين، (مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف)، ط١، ١٤٢٦هـ.

٤- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر)، عام النشر: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٥- الآمدي، علي بن محمد، الإحكام في أصول الأحكام، تعليق: عبد الرزاق عفيفي، (المكتب الإسلامي، دمشق - بيروت)، ط٢، ١٤٠٢هـ.

٦- الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب الباجي، الحدود في الأصول، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، (دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان)، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٧- الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، الملقب بإمام الحرمين، الورقات، تحقيق: د. عبد اللطيف محمد العبد.

٨- الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد، أبو المعالي، الملقب بإمام الحرمين، البرهان في أصول الفقه، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، (دار الكتب العلمية بيروت - لبنان)، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٩- الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، المحصول، تحقيق: د. طه جابر فياض العلواني، (مؤسسة الرسالة)، ط٣، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٠- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر أبو عبد الله، البحر المحيط في أصول الفقه، (دار الكتبي)، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١١- السكاكي، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي الخوارزمي، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، (دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان)، ط٢، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م، صححه: جماعة من العلماء، (دار الكتب العلمية - بيروت)، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٢- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، الموافقات، تحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، (دار ابن عفان)، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٣- الشيرازي، إبراهيم بن علي بن يوسف، أبو إسحاق، اللمع في أصول الفقه، (دار الكتب العلمية - لبنان)، ط٢، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٤- الطوفي، سليمان بن عبد القوي بن عبدالكريم الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين، شرح مختصر الروضة، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، (مؤسسة الرسالة)، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٥- العتيبي، خالد بن ناهس، أثر استخدام بعض أجزاء برنامج الكورت في تنمية مهارات التفكير الناقد، رسالة الدكتوراه (آله)، نوقشت في جامعة أم القرى، عام ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

١٦- عيسى، محمد حاج، منهجية البحث في علم أصول الفقه، رسالة دكتوراه (آلة)، نوقشت في جامعة الجزائر، عام ٢٠٠٩ - ٢٠١٠م.

١٧- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، المستصفى، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، (دار الكتب العلمية)، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

١٨- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، تحقيق: د. حمد الكبيسي، (مطبعة الإرشاد - بغداد)، ط١، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

١٩- فرغلي، محمد محمود، بحوث في السنة المطهرة، (دار الكتاب الجامعي - القاهرة)، عام ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢٠- القحطاني، سعيدبن متعب بن كردم، السبر والتقسيم وأثره في التقعيد الأصولي، (الجمعية الفقهية السعودية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)، ط١، ١٤٣٧هـ.

٢١- القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس، نفائس الأصول في شرح المحصول، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، (مكتبة نزار مصطفى الباز)، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٢٢- المرداوي، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي، التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، (مكتبة الرشد - السعودية، الرياض)، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٢٣- الهندي، صفي الدين محمد بن عبد الرحيم الأرموي، نهاية الوصول في دراية الأصول، تحقيق، د. صالح بن سليمان اليوسف - د. سعد بن سالم السويح، (المكتبة التجارية بمكة المكرمة)، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

فهرس الموضوعات

ملخص البحث..... ٥

مقدمة ٦

أسئلة البحث ٨

أهداف البحث..... ٨

أهمية الموضوع وأسباب اختياره ٨

منهج البحث ٩

خطة البحث ٩

المبحث الأول: معايير التفكير الناقد..... ١٠

المطلب الأول: الوضوح **clarity**..... ١١

المطلب الثاني: الصحة **Accuracy**..... ١٤

المطلب الثالث: الدِّقة **Precision**..... ١٧

المطلب الرابع: الربط **Relevance**..... ١٩

المطلب الخامس: العمق **Depth**..... ٢٠

المطلب السادس: الاتساع **Breadth** ٢٢

المطلب السابع: الدلالة أو الأهمية **Significance**..... ٢٤

المطلب الثامن: المنطق Logic ٢٦

المبحث الثاني: تطبيق المعايير على مسألة حجية السنة ٢٨

الخاتمة..... ٣٦

فهرس المصادر والمراجع ٣٨

فهرس الموضوعات..... ٤٤

لله الحمد